الفصل الثاني
السياسة الأمريكية خلال حكم الرئيس مرسي
بين تحريك الأدوات .. والإدارة بالأزمات

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد

في 24 يونيو 2012، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر نتيجة الاقتراع في جولة الإعادة حيث حصل الدكتور محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، على 13.2 مليون صوت بنسبة 51.7٪ مقابل 12.3 مليون صوت حصل عليها الفريق أحمد شفيق بنسبة 48.3 ٪.

وجاءت هذه النتيجة لتعكس حالة الاستقطاب السياسي الحاد بين المنتمين للتيارات الدينية والثورية من جانب، والتيارات المحافظة المؤيدة للنظام السابق من جانب آخر، واحتدام التصعيد بين التيارات الثورية، ومؤسسات الدولة العميقة الساعية للحفاظ على الأوضاع الراهنة، واعتراض المد الثوري الراديكالي.

وفي الوقت الذى شكل إعلان النتيجة استقطابا داخلياً، كانت الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ الخطط التي أعدتها للتعاطي مع تطورات الأوضاع السياسية في مصر، وخلال هذه المرحلة تعددت قضايا السياسة الأمريكية (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية) كما تنوعت آليات إدارتها لهذه القضايا خلال العام الأول من حكم الرئيس محمد مرسي بين 1 يوليو 2012 وحتى الانقلاب العسكري فى 3 يوليو 2013، وهو ما يمكن تناوله **من خلال المبحثين التاليين:**

المبحث الأول: قضايا السياسة الأمريكية خلال حكم الرئيس مرسي

المبحث الثاني: أدوات السياسة الأمريكية لإدارة التحولات المصرية

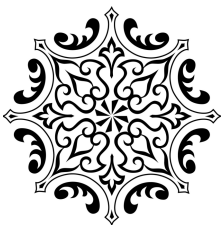

openkan.com

المبحث الأول
قضايا السياسة الأمريكية
خلال حكم الرئيس مرسي

تنوعت القضايا التي كانت محلا لاهتمام السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال هذه المرحلة، وتوزعت بين القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، الداخلية منها والخارجية، ومن بين هذه القضايا، والموقف منها وفق التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن **المسؤولين الأمريكيين** :

أولاً: القضايا السياسية:

1- أزمة غزة:

في 21 نوفمبر 2012، وبعد اجتماعاتها بالقاهرة قالت وزيرة الخارجية الأمريكية: "أود أن أتوجه بالشكر للرئيس مرسي على الدور القيادي الشخصي الذي قام به من أجل تهدئة حدة الوضع في غزة وإنهاء العنف. إنها لحظة تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للمنطقة. وقد أصبحت الحكومة المصرية الجديدة تضطلع بالمسؤولية والقيادة اللتين طالما جعلتا من هذا البلد منذ فترة طويلة حجر الزاوية في المحافظة على الاستقرار والسلام الإقليميين. إن الولايات المتحدة ترحب بالاتفاقية الموقعة اليوم لوقف إطلاق النار في غزة. ومن أجل ضمان استمرار العمل بها، ينبغي أن تتوقف الهجمات الصاروخية وأن يعود الهدوء الأوسع إلى المنطقة".

وأضافت: "لقد بحثنا أنا والرئيس مرسي، كيف يمكن للولايات المتحدة ومصر العمل سوية لدعم الخطوات التالية في هذه العملية. وسوف تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة بغية تعزيز هذا التقدم، وتحسين أوضاع سكان غزة، وتوفير الأمن لشعب إسرائيل. وفي نهاية المطاف، يتعين على كل خطوة أن تدفعنا باتجاه السلام الشامل لجميع شعوب المنطقة"[1].

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، نص كلمة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري رودام كلينتون، 21 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121126139101.html#ixzz2kTkMzsjI

obeikan.com

2- الدستور المصري:

في 25 ديسمبر 2012، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بيانًا بشأن نتيجة الاستفتاء على الدستور المصري، من بين ما جاء فيه "لقد وقفنا مع المصريين في الوقت الذي انخرطوا فيه في العمل الشاق الذي يقتضيه التحول الديمقراطي. وقد أيدنا دائما مبدأ أن الديمقراطية تتطلب أكثر بكثير من مجرد حكم الأغلبية البسيطة. إنها تتطلب حماية الحقوق وبناء المؤسسات التي تجعل الديمقراطية نفسها مجدية ودائمة. إن مستقبل الديمقراطية في مصر يعتمد على تشكيل إجماع ووفاق أوسع وراء قوانينها ومؤسساتها الديمقراطية الجديدة. لقد أبدى كثير من المصريين مخاوف عميقة حول مضمون الدستور والعملية الدستورية".

وأضاف البيان: "إن الرئيس مرسي، بصفته رئيس مصر المنتخب ديمقراطيًا، تقع عليه مسؤولية خاصة من أجل المضي قدمًا في الطريق الذي يعترف بالحاجة الملحة إلى رأب الصدع وإنهاء الانقسامات، وبناء الثقة، وتوسيع الدعم للعملية السياسية. لقد دعونا إلى التشاور الصادق والحلول الوسط لتسوية الانقسامات السياسية في مصر. إننا نأمل أن هؤلاء المصريين الذين أصيبوا بخيبة أمل بسبب النتيجة سيسعون إلى مشاركة أكثر وأعمق. كما أننا ننظر إلى أولئك الذين رحبوا بالنتيجة لكي يشاركوا بنوايا حسنة. ونأمل من جميع الأطراف إلزام أنفسهم مجددًا بإدانة العنف والحيلولة دون وقوعه".

وأضاف: إن المصريين وحدهم هم الذين يمكنهم أن يقرروا مستقبل بلدهم. والولايات المتحدة ستظل ملتزمة بمساعدتهم على تحقيق التطلعات التي دفعت ثورتهم والتي تستكمل عملية انتقال ديمقراطية ناجحة. إن مصر تحتاج إلى حكومة قوية تشمل كل أطياف المجتمع لمواجهة التحديات الكثيرة. فمستقبلها لا يعتمد على قدرة جانب واحد على أن يسود على الآخر، بل يعتمد على التزام الجميع بالمشاركة في عملية شاملة للتفاوض حول خلافاتهم وإيجاد مسار أكثر اتحادًا إلى الأمام"[1].

3- الموقف من جماعة الإخوان المسلمين:

في خطابها في مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية في 18/ 6/ 2013، قالت

(1) بيان من باتريك فنترل، نائب المتحدث الرسمي بالوكالة حول الاستفتاء على الدستور المصري، وزارة الخارجية الأميركية، 25 ديسمبر 2012، متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/12/20121227140442.html#ixzz2kTiw1xZB

السفيرة الأمريكية "آن باترسون": "إن حكومة الولايات المتحدة تساند مصر، حتىٰ يتسنىٰ هذا، يجب علىٰ حكومة الولايات المتحدة ان تتعامل مع الحكومة المصرية. هذه هىٰ الحكومة التىٰ قمتم بانتخابها انتم ورفاقكم المواطنين. حتىٰ اذا كنتم قد قمتم بانتخاب آخرون، فلا أظن أن هناك جدلاً شديدا حول ما إذا كانت حكومة منتخبة أم لا. فىٰ خلال مرحلة ما بعد الثورة فىٰ مصر وما شهدته من عدة انتخابات، فقد قررت الولايات المتحدة بأنها سوف تعمل مع أيٍ من يفوز فىٰ الانتخابات التىٰ أجريت وفقا للمعايير الدولية، وهذا ما قد قمنا بفعله".

وأضافت باترسون: "لان الكثيرين فىٰ الحكومة المصرية منتسبين إلىٰ الاخوان المسلمين أو حزبها، الحرية والعدالة، يجب علىٰ حكومة الولايات المتحدة ان تعمل معهم فىٰ مجالات عديدة، التجارية، والثقافية، والسياسية، والزراعية، والهجرة عبر القنصلية. أعرف أن البعض قد يعارض هذا ويقول أن حكومة الولايات المتحدة، خاصة سفارة الولايات المتحدة فىٰ القاهرة، كانت لها اتصالات مع الاخوان المسلمون منذ اكثر من عقدين. وقد يتساءلون، أليس هذا دليلا علىٰ خطة طويلة المدىٰ أو مؤامرة لمساندة الاخوان المسلمين لاستبدال حكومة الرئيس السابق مبارك؟"(1).

وأضافت: "فىٰ ضوء ايماننا بالحقوق والمبادىء الدولية فاننا نسعىٰ ان تكون جميع الآراء للمواطنين ممثلة بشكل عادل ومنصف، وأن يتم احترام حقوق الانسان للجميع. وهذا يتفق مع المصلحة الشخصية الامريكية. المستبعدون من الحياة السياسية اليوم قد يكونوا قادة المستقبل، وبالتالىٰ فان من الحكمة ان نتعرف عليهم وعلىٰ ارائهم. قد تبدو هذه صورة مبسطة جدا مقارنة بالسيناريوهات المعقدة المقترحة من قبل البعض. لكنىٰ أعتقد أنه إذا نظرتم إلىٰ التاريخ، سوف تجدون أن أبسط التفسيرات هىٰ الاصح دائما".

وأكدت باترسون تواصلها مع جميع التيارات السياسية فىٰ مصر، قائلة: "أنا وزملائي فىٰ سفارة الولايات المتحدة مع مصريين من جميع الاطياف السياسية. واذا كنتم تنتمون

(1) فىٰ 10 مارس 2013، توقع وزير الخارجية الأمريكىٰ الأسبق، هنرىٰ كيسنجر، وقوع صدام مباشر بين الجيش المصرىٰ والإخوان المسلمين، وتصفية حسابات بين الطرفين، جاء ذلك خلال المؤتمر السنوىٰ لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكىٰ فىٰ نيويورك، وأضاف كيسنجر، "كان علىٰ الولايات المتحدة أن تعامل مبارك باحترام أكثر مما فعلت، فلم يكُن هناك ضرورة تدعو الإدارة الأمريكية إلىٰ أن توجه دعوات علنية لمبارك بالرحيل من خلال شاشات التليفزيون". أنظر، وائل قنديل، الثورة المضادة برعاية هنرىٰ كيسنجر ، الشروق، الإثنين 11 مارس 2013.

إلىٰ حزب او تيار وتشعرون اننا قد تجاهلنا وجهات نظركم، من فضلكم أخبرونىٰ واتصلوا بنا، فنحن حريصون علىٰ التعرف عليكم لأننا لا نعرف ماذا سيأتىٰ به غدا" (1).

4- الموقف من الأقباط:

قامت وزيرة الخارجية الأمريكية أثناء زيارتها للقاهرة (15 يوليو 2012) بعقد العديد من الاجتماعات، قالت عنها: "كان الغرض منها الإصغاء لممثلي المجتمع الأهلي والاستماع إلىٰ تطلعاتهم وتوقعاتهم خلال فترة الانتقال، كي تتاح لها فرصة لإطلاعهم ولتشرح لهم ما نسعىٰ نحن لعمله دعمًا لإعطاء دفعة للاقتصاد المصري، وللتوضيح بصورة مطلقة موقفنا تجاه التحول السياسي. وهو أننا ندعم الانتقال التام إلىٰ الحكم المدني الديمقراطي وندعم دستورًا يصون حقوق وحريات كافة المصريين— من أبناء الأقليات والأغلبيات بصرف النظر عن الديانة التي يتنمون إليها أو عدم انتمائهم إلىٰ ديانة ما. وبصرف النظر عن الخلفيات القومية والعرقية التي ينتمون إليها".

وكان من بين اللقاءات التي عقدتها كلينتون اجتماعها مع عدد من ممثلي الجماعات المسيحية فىٰ مصر، وحول هذا الاجتماع قال بيان وزارة الخارجية الأمريكية (15/ 7/ 2012): "انتشرت فىٰ الآونة الأخيرة بعض الشبهات والشكوك وبعض التأكيدات فىٰ الكيان السياسي المصري ونحن استمعنا إلىٰ بعض منها هذا اليوم. وصدر بيان يفيد أن الولايات المتحدة قد وضعت بطريقة ما يدها علىٰ كفة الميزان ورجحتها لصالح جانب أو آخر خلال فترة الانتقال هذه. والوزيرة أرادت بصورة واضحة لا لبس فيها وبصريح العبارة، وعلىٰ الأخص فىٰ لقائها الجماعات المسيحية صباح هذا اليوم، أن تبدد تلك الفكرة وأن توضح بصورة جلية جدا أن المصريين دون سواهم بمقدورهم أن يختاروا قادتهم، وأننا لم نؤيد أي مرشح أو أي حزب وأننا لن نقدم علىٰ ذلك. ولكن ما نؤيده فعلا هو التحول التام إلىٰ حكم ديمقراطي مدني هنا بما فىٰ ذلك المساواة فىٰ الحقوق للجميع فىٰ ظل القانون. وقد كانت الوزيرة حريصة علىٰ الاستماع إلىٰ المسيحيين حول مشاغلهم وهمومهم، ونوع الحمايات التي يريدون التيقن من ضمانها

(1) خطاب السفيرة آن باترسون فىٰ مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، الثلاثاء، 18 يونيو 2013، النص الرسمي متاح علىٰ الموقع الالكتروني للسفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، الرابط،
http://egypt.usembassy.gov/apr061813a.html

حقا خلال هذه الفترة والعمل الذي يحاولون القيام به معًا"[1].

وفي تصريحاتها حول هذا الاجتماع قالت كلينتون: "لقد اختتمت للتو اجتماعًا مطولا مع مجموعة من القادة المسيحيين ممن أرادوا إثارة العديد من المسائل معي مباشرة. وقد حضرت إلىٰ القاهرة جزئيًا لكي أوصل رسالة جلية مفادها أن الولايات المتحدة تدعم الحقوق، بل "الحقوق العالمية"، لجميع الناس، كما ندعم الديمقراطية، بيد أن الديمقراطية يجب أن تعني أكثر من مجرد إجراء الانتخابات بل يجب أن تعني أن الأغلبية ستصون حقوق الأقلية. وهنا في مصر نحن ملتزمون بحماية وتشجيع حقوق جميع المصريين، رجالا ونساء، من مسلمين ومسيحيين، وكل شخص هو مواطن مصري جدير بنفس الحقوق في ظل القانون. وقد نقلت هذا إلىٰ الرئيس مرسي خلال لقائنا أمس ونحن سنتطلع قدما إلىٰ أية حكومة منتخبة كي تدعم الشمولية وتتيقن من أن مواهب كل مصري ومصرية ستوظف في بناء مستقبل جديد لهذا البلد العريق البالغ الأهمية. وإننا سنتوقع من تلك الحكومة أن تحترم الحقوق، ولدىٰ صياغة الدستور الجديد، أن تجسد تلك الحقوق فيه" [2].

5- العنف السياسي في مصر:

مع استمرار أحداث العنف السياسي داخل مصر، تعددت البيانات الرسمية الأمريكية المنددة بهذه الأحداث، خلال العام الأول من حكم الرئيس مرسي، ففي 8 أبريل 2013 أصدرت السفارة الأمريكية بالقاهرة بيانًا حول أحداث العنف التي شهدتها القاهرة، أعربت فيه السفيرة آن باترسون، عن بالغ تعازيها إلىٰ عائلات وأصدقاء المصريين، المسيحيين والمسلمين، الذين لقوا حتفهم في أحداث العنف التي وقعت مؤخراً في الخصوص والعباسية. وأدان البيان العنف ورحب بوعد الرئيس مرسي بإجراء تحقيقات شاملة وشفافة. وقال البيان "إنها مسئولية الدولة أن توفر الحماية لكافة

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان رقم T68-392012/، إيجاز صحفي عن زيارة كلينتون للقاهرة، 15 يوليو، 2012. متاح علىٰ الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/201207169123.html#ixzz2kTn9atNd

(2) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، نص كلمة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أمام القيادات النسائية المصرية، 15 يوليو 2012. النص الرسمي متاح علىٰ الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/201207169124.html#ixzz2kTnQGIsw

مواطنيها"[1].

ومع استمرار أحداث العنف وجهت الخارجية الأمريكية تحذيراً لمواطنيها من السفر للقاهرة، وهو ما يعني أن التقديرات الأمريكية ترىٰ أن الحالة الأمنية فىٰ مصر مرشحة للتراجع خلال الفترة القادمة، رغم عدم وجود تهديد واضح للأمريكيين، وهو ما يعكس أيضاً ضعف ثقة الولايات المتحدة فىٰ قدرات السلطة المصرية، وهو ما يترتب عليه نتائج سلبية علي الاستقرار السياسي، فمن ناحية يفرض قيودا علىٰ السلطة لفرض الأمن والنظام، ومن ناحية أخرىٰ سوف يطلق الحرية لبعض أطراف المعارضة فىٰ الاستمرار فىٰ أشكال الاحتجاج المختلفة ضد السلطة[2].

وفي 24 يونيو 2013 أصدرت السفارة الأمريكية بالقاهرة بياناً حول أحداث العنف التي شهدتها القاهرة، تقدمت خلاله السفيرة الأمريكية، بالتعازي إلىٰ أصدقاء وعائلات ضحايا الطائفة الشيعية الذين تم قتلهم وإصابتهم فىٰ أعمال العنف "الغوغائية" التي وقعت مؤخراً بزاوية أبو مسلم. ودعا البيان الحكومة المصرية إلىٰ متابعة التزاماتها ضماناً لمحاسبة مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء وفقاً للقانون وحثّها علىٰ إجراء تحقيقات شاملة وشفافة"[3].

ثانياً: القضايا الاقتصادية:

كانت القضايا الاقتصادية محوراً بارزا من محاور السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال هذه المرحلة، وتركزت بالدرجة الأولي حول المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، وكذلك تنشيط الاستثمارات الأمريكية فىٰ مصر، والموقف الأمريكي من القرض الذي سعت مصر للحصول عليه من **صندوق النقد الدولي**:

1ـ الاستثمارات الأمريكية فى مصر:

فىٰ 9 سبتمبر 2012 التقي الرئيس محمد مرسي بالوفد الاقتصادي الأمريكي برئاسة روبرت هورمانس مساعد وزيرة الخارجية للنمو الاقتصادي والطاقة والبيئة والذي أجري مباحثات فىٰ القاهرة مع المسئولين ورجال الأعمال وأعضاء غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة لبحث مناخ وآفاق الاستثمار فىٰ مصر. وضم الوفد نحو 711 من

(1) بيان حول أحداث العنف الأخيرة، 8 أبريل 2013، موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr040813.html

(2) د. خيرىٰ عمر، كيف ترىٰ أمريكا مصر فىٰ عهد الإخوان؟، إسلام أون لاين، 11 فبراير 2013. الرابط، http://islamonline.net/parties/3100

(3) بيان حول أحداث العنف فىٰ 23 يونيو، موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة،24 يونيو 2013، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr06242013.html

كبار رجال الأعمال يمثلون 50 شركة من كبري الشركات الأمريكية سواء التي تعمل بالفعل في مصر أو التي تبحث عن فرص الاستثمار لضخ أموال في السوق المصري خلال المرحلة المقبلة(1).

2- **المساعدات الأميركية لمصر:**

في 24 سبتمبر 2012 أصدرت وزارة الخارجية الأميركية "بيان حقائق حول مساعدات الحكومة الأميركية لمصر"، نص البيان على أن دعم العملية الانتقالية الناجحة إلى الديمقراطية في مصر يمثل أولوية قصوى لحكومة الولايات المتحدة. وأن الولايات المتحدة تقدم مجموعة واسعة من المبادرات الجديدة للعملية الانتقالية تستهدف الأولويات المصرية كالتنمية الاقتصادية الشاملة، وخلق فرص العمل، والحقوق والمشاركة، وقيام حكومة فعالة تخضع للمساءلة. هذه المبادرات هي بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية، والمساعدات الأمنية، وبرامج التبادل الجارية التي تساهم في تنمية مصر، وتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي، وتقوية الروابط المباشرة بين الشعبين، وتناول البيان هذه الجوانب **على النحو التالي**:

* إنشاء الصندوق المصري الأميركي للشركات، الذي سوف يستثمر في شركات واعدة صغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، سوف يعمل الصندوق كمحفز لجذب الآخرين للاستثمار فيه. وسوف يكون الصندوق مؤسسة لا تبغي الربح يديرها القطاع الخاص ويحكمها مجلس إدارة مصري أميركي مختلط. وسوف يطلق الصندوق بمساهمة أولية قدرها 60 مليون دولار ونسعى إلى زيادة رأسماله في السنوات القادمة بموجب تفويض من الكونغرس في المستقبل.

* إطلاق برنامج يوفر 250 مليون دولار لتمويل قروض البنوك المصرية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. سوف يساعد التمويل الشركات الصغيرة على النمو وخلق فرص العمل.

* دعم برنامج إصلاح اقتصادي واسع، بدعم من المجتمع الدولي ، لتخفيف الضغوط المالية القريبة الاستحقاق والضغوط على ميزان المدفوعات في مصر.

* دعم خطط الحكومة المصرية لمشاريع إنمائية مبتكرة لتعزيز الاقتصاد المصري.

(1) العلاقات المصرية الامريكية، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الرابط التالي:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418

وتقديم مساعدات بمبلغ يصل إلىٰ بليون دولار.

* تعزيز الاستثمار والتجارة مع الولايات المتحدة. ودعم الإصلاحات الهادفة إلىٰ تحسين مناخ الاستثمار، ومساعدة شركات الأعمال المصرية علىٰ الاستفادة الكاملة من برنامج إدخال بعض المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية إلىٰ الولايات المتحدة.

* قدمت الولايات المتحدة مبلغ 90 مليون دولار لتطوير الديمقراطية و100 مليون دولار للانتعاش الاقتصادي.

ودعمت مساعدة العملية الانتقالية الديمقراطية أولويات مصرية مثل:

* إجراء الانتخابات: قدمت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة خبرة تقنية حول أفضل الممارسات فىٰ مجال إدارة الانتخابات والحملات الانتخابية ومراقبة الانتخابات ودعم برامج توعية الناخبين.

* برامج إشراك الشباب وتهدف إلىٰ زيادة معرفة الشباب المصريين بالعمليات الديمقراطية وتطوير مهاراتهم وبناء قدرات الأحزاب السياسية.

تساعد المساعدات الأميركية منظمات العمال المستقلة المصرية فىٰ إعداد هيكليات للإدارة الديمقراطية ومناصرة أعضائها فىٰ مفاوضات المساومة الجماعية.

* مشاريع حماية حقوق الإنسان: تساعد المشاريع المنظمات المصرية فىٰ رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتشجيع التسامح الديني، وتعزيز المساواة للنساء والأقليات.

* خلق فرص توظيف علىٰ المدىٰ القصير من خلال مشاريع تقدم خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي إلىٰ المجتمعات الفقيرة. وتقدم برامج أخرىٰ للمصريين الشباب فرص تدريب وتعليم فىٰ القطاعات الرئيسية مثل السياحة والزراعة.

* لمساعدة رواد الأعمال المصريين علىٰ الازدهار، تقدم المشاريع فرص لإرشادهم ووصل الشركات الجديدة مع الممولين. تزود إحدىٰ هذه المبادرات قروضًا لبدء شركات جديدة إلىٰ 7500 شاب مصري، يعيش العديد منهم فىٰ أفقر المحافظات فىٰ البلاد.

* تعزيز ملكية النساء لشركات الأعمال: ومساعدة الشركات المملوكة للنساء علىٰ تحقيق قدرتها القصوىٰ فىٰ خلق فرص العمل من خلال توسيع إمكانية وصولها إلىٰ

الرساميل وتقديم التدريب المتخصص في الإدارة[1].

3- الدعم الأمريكي لمصر:

في بيانه بعد ختام زيارته للقاهرة (مارس 2013)، ذكر وزير الخارجية الأمريكي أنه في مايو 2011، وعد الرئيس أوباما بدعم مقداره 1 مليار دولار من الولايات المتحدة لثورة مصر الديمقراطية. ويعكس هذا الالتزام دعمنا واهتمامنا بمستقبل مصر كدولة ديمقراطية بها أعمال قوية ومجتمع مدني حيوي ومشاركة سياسية كاملة وحريات للجميع".

وأضاف كيري: تلتزم الولايات المتحدة بتقديم الدعم المباشر للمحركات الرئيسية للتغيير الديمقراطي في مصر، بما في ذلك رواد الأعمال والشباب. ونحن الآن نبدأ صندوق المشاريع المصري الأمريكي بدفعة أولي تبلغ 60 مليون دولار من رأس مال حكومة الولايات المتحدة ، وترتفع إلى 300 مليون دولار في السنوات المقبلة ونحن نعمل مع الكونجرس على تمويل هذا البرنامج وغيره. كما أننا نعمل على تعديل برنامج تأهيل المناطق الصناعية (الكويز) من أجل المساعدة على زيادة صادرات مصر إلى الولايات المتحدة. ومن خلال السماح للصادرات المصرية من شركات إضافية في هذه المناطق أن تدخل الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية، سيمكننا تعزيز النمو وتعميق شراكتنا ومساعدة مصر على توفير الآلاف من فرص العمل.

كما سنعمل على الاستثمار في الشباب المصري من خلال تمويل مبادرة التعليم العالي لمساعدة الطلاب، وخاصة النساء، على تحصيل درجات البكالوريوس والدراسات العليا في العلوم والهندسة والتكنولوجيا وإدارة الأعمال".

كذلك تضمن بيان كيري أنه: "في ضوء احتياجات مصر الشديدة وتأكيد الرئيس مرسى على نيته لاستكمال عملية قرض صندوق النقد الدولي، فقد أخبرته اليوم بأن الولايات المتحدة ستقدم الآن أول 190 مليون دولار من مبلغ 450 مليون الذي وعدت به لدعم الميزانية في مصر كإثبات حسن النية ومحاولة لتحفيز الإصلاح ومساعدة الشعب المصري في هذا الوقت العصيب. إن الولايات المتحدة بإمكانها

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المنسق الخاص للعمليات الانتقالية في الشرق الأوسط، بيان حقائق حول مساعدات الحكومة الأميركية لمصر، 24/ 9/ 2012، الرابط،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/10/20121001136896.html#ixzz2kTlngVFw

وتريد أن تفعل أكثر من ذلك. والتوصل إلىٰ اتفاق مع صندوق النقد الدولي يتطلب بذل المزيد من الجهود من جانب الحكومة المصرية وتأييد واسع للإصلاح من قبل جميع المصريين. وعندما تتخذ مصر الخطوات الصعبة لتعزيز اقتصادها وبناء الوحدة السياسية والعدالة، سنعمل مع الكونجرس من أجل تقديم دعم إضافي. كما ستفتح هذه الخطوات الباب أمام استثمارات القطاع الخاص والمساعدة المالية الأوسع نطاقا. إن الشعب الأمريكي يريد أن يرىٰ النجاح السياسي والاقتصادي لشركائنا وأصدقائنا فىٰ مصر. ونحن نتطلع إلىٰ مواصلة العمل بشكل وثيق مع جميع المصريين وهم يقررون طريقهم للقوة الاقتصادية والديمقراطية الفعالة والسلام والأمن الإقليميين[1].

وبالفعل تم توقيع اتفاق دعم الميزانية بين الولايات المتحدة ومصر الذي تعهد به وزير الخارجية جون كيري بشأن صرف 190 مليون دولار من إجمالي 450 مليون دولار، وفي حفل توقيع الاتفاق قالت السفيرة الأمريكية فىٰ القاهرة "آن باترسون": إن مصر تمثل همزة وصل هامة فىٰ المنطقة، حيث يعتمد مستقبلها السلمي والمزدهر علىٰ خلق فرص عمل لشبابها، وتهيئة البيئة التي يمكن أن تزدهر فيها الأعمال التجارية. وقد تضافرت المجهودات الأمريكية والمصرية فىٰ القطاعين الخاص والعام، والمنظمات غير الهادفة للربح لمعالجة هذه المسألة".

وأضافت باترسون: "كجزء من هذه المجهودات، أعلن كيري عن إنشاء "صندوق المشروعات المصري الأمريكي"، وذلك بموجب التشريع الذي قدمه كيري إلىٰ مجلس الشيوخ الأمريكي للموافقة علي إنشائه. ويستهدف رأس مال الصندوق البالغ 60 مليون دولار أمريكي تقديم الدعم لإنشاء وتطوير المشروعات المصرية الواعدة ، وتعزيز مجهودات خلق فرص العمل، وتشجيع جذب مزيد من الاستثمارات إلىٰ مصر سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب فىٰ القطاع الخاص. وسنعمل جاهدين مع مجلس الشيوخ لزيادة المبلغ إلىٰ 300 مليون دولار خلال السنوات القادمة[2].

---

(1) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان من وزير الخارجية جون كيري، حول دعم الولايات المتحدة للشعب المصري، 3 مارس 2013، موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، http://egypt.usembassy.gov/apr030413.html

(2) ذكرت باترسون أن الصندوق هو كيان مستقل يديره القطاع الخاص من خلال مجلس إدارة يضم شخصيات مصرية وأمريكية مرموقة ، ويرأسه السيد جيم هارمون، الرئيس الأسبق لبنك الصادرات والواردات الأمريكي. أنظر، خطاب السفيرة باترسون فىٰ حفل توقيع اتفاق دعم الميزانية بين الولايات المتحدة ومصر، الموقع الرسمي للسفارة الأمريكية فىٰ القاهرة علىٰ الرابط:

http://egypt.usembassy.gov/apr031113.html

4- الموقف الأمريكي من قرض صندوق النقد:

قدم أربعة من أعضاء المجلس الجمهوريين، وعضو من الحزب الديمقراطي عدة مقترحات على شروط تقديم المساعدات لمصر. من بينها وجود بند قدمه السيناتور الديمقراطي باترك ليهي، يتعلق بتأكد وزير الخارجية الأمريكي من "تطبيق مصر اتفاقا مع صندوق النقد الدولي لدعم الاصلاحات الاقتصادية الضرورية".

كما تم وضع شرط آخر قدمه السيناتور الجمهوري ماركو روبي نصه "توقع الحكومة المصرية اتفاقا مع صندوق النقد الدولي توافق فيه على خطوات من شأنها خفض الدعم المقدم للطاقة، وتحسين أساليب الإدارة المالية الحكومية، واتباع سياسات ترفع من قيمة العوائد الحكومية من الضرائب". ويظهر الشرطان هدف الكونجرس في دفع مصر عن طريق مشروطية المساعدات العسكرية، للقبول بقرض الصندوق. ثم وصلت شروط الكونجرس إلى المطالبة بشرط العلانية والرقابة المدنية على ميزانيتي الشرطة والجيش المصريين كشرط لتلقي مساعدات عام 2013.

وهنا يرى أحد الباحثين أن محاولة الكونجرس الأمريكي بالضغط على الحكومة المصرية لتقبل توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لكي تحصل على القرض في إطار سعي الولايات المتحدة للسيطرة على النخبة المصرية الجديدة. ويرتبط بهذا اهتمام مختلف الدوائر الأمريكية للاستثمار السياسي داخل مصر من جديد بما يضمن لها استمرار خدمة مصالحها الإستراتيجية الثابتة داخل مصر وفي محيطها العربي. وتهدف الولايات المتحدة من وراء جهودها الاستثمارية السياسية الجديدة إلى خلق دوائر مصرية منتفعة من بقاء وتجديد العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة، والتي تمر من بوابة اقتصادية أكبر تتعلق بتفاهمات مع صندوق النقد والبنك الدولي[1].

ثالثاً: القضايا العسكرية:

شهدت هذه المرحلة تعزيزاً للتعاون العسكري بين الدولتين، تمثلت أبرز مؤشراته في تسليم طائرات F-16 الأمريكية للقوات الجوية المصرية، ففي 3 فبراير 2013 أقامت مصر والولايات المتحدة حفلاً مشتركاً للاحتفال بتسليم أربع طائرات من الولايات المتحدة كجزء من مجموعة تضم 20 طائرة مقاتلة من طراز F-16S ستصل

(1) محمد المنشاوي، قرض الصندوق وشروط الكونجرس، صحيفة الشروق المصرية، النسخة الالكترونية، العدد الصادر بتاريخ الجمعة 22 مارس 2013.

إلىٰ مصر علىٰ مدار العام 2013.

وقد بلغ عدد طائرات F-16 التي قدمتها الولايات المتحدة إلىٰ مصر 224 طائرة حتىٰ الآن. وتأتي صفقة طائرات الـ F-16S كجزء من برنامج التمويل العسكري الخارجي الذي تبلغ قيمته 1.3 مليار دولار ضمن المساعدات الأمريكية العسكرية والأمنية السنوية لتحسين القدرات الدفاعية لمصر ودعم إسهامات مصر فى الأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات الإرهابية[1].

ويأتي تسليم هذه الطائرات فى سياق وقف تدهور أداء مؤسسات الدولة وتفاقم المشكلات الأمنية، ومن هنا، كما يرىٰ أحد الباحثين، قد يكون تقوية ودعم المؤسسة العسكرية ضروريا للقيام بوظيفة الأمن الداخلي وتطويرها لمهام الأمن القومي وما يتعلق منها بالسياسة الأمنية المشتركة مع الولايات المتحدة فى سيناء والحدود مع إسرائيل، غير أن الأوضاع السياسية سوف تؤدي لتكريس الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مع استمرار تركيز الولايات المتحدة علي تفضيل الوفاء بالمساعدات العسكرية دون المساعدات الاقتصادية[2].

(1) الولايات المتحدة ومصر تعززان إلتزامهما بالأمن الأقليمي فى مراسم تسليم مقاتلات F-16s ، النص متاح علىٰ الموقع الرسمي للسفارة الأمريكية، القاهرة، 3/ 2/ 2013 علىٰ الرابط:
http://egypt.usembassy.gov/apr020313.html

(2) د. خيرىٰ عمر، كيف ترىٰ أمريكا مصر فى عهد الإخوان؟، إسلام أون لاين، 11 فبراير 2013. الرابط، http://islamonline.net/parties/3100

المبحث الثاني
أدوات السياسة الأمريكية لإدارة التحولات المصرية

تعددت الأدوات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في إدارتها للقضايا محل اهتمامها مع مصر، وتنوعت هذه الأدوات ما بين الاتصالات المباشرة، والزيارات الرسمية والبيانات والتصريحات الصادرة عن المسؤلين الأمريكيين خلال هذه الفترة، ومن ذلك:

أولاً: الاتصالات المباشرة بين الرئيس مرسي والرئيس أوباما:

خلال العام الأول من حكم الرئيس مرسي، أجرى الرئيس الأمريكي باراك أوباما تسع (9) مكالمات هاتفية مع الرئيس مرسي، جاءت توقياتها ومضامينها على النحو التالي:

1- الاتصال الأول (تهنئة):

في 24 يونيو 2012، أجري الرئيس أوباما مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي لتهنئته على فوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية[1]. وأكد أوباما عزم الولايات المتحدة على مواصلة دعم مصر مسيرتها نحو التحول إلى الديمقراطية ومؤازرة الشعب المصري وهو يحقق وعود ثورته. كما شدد على اهتمامه بالعمل مع الرئيس المنتخب مرسي على أساس الاحترام المتبادل وفي سبيل تعزيز المصالح المشتركة العديدة بين مصر والولايات المتحدة"[2].

---

(1) الجدير بالذكر أن أوباما اتصل في اليوم نفسه بالفريق أحمد شفيق للإشادة بحملته الرئاسية التي وصفها بأنها جرت بصورة جيدة. وشجع أوباما شفيق على مواصلة الاضطلاع بدوره في الحياة السياسية المصرية من خلال دعم العملية الديمقراطية والعمل في سبيل توحيد صف أبناء الشعب المصري. أنظر، البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، الرئيس أوباما يتصل هاتفيًا بالمرشح السابق للرئاسة المصرية أحمد شفيق، 24 يونيو 2012. النص متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/201206258054.html#ixzz2kToYxweQ

(2) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، الرئيس أوباما يجري اتصالا هاتفيًا بالرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، 24/ 6/ 2012، النص متاح على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/201206258053.html#ixzz2kToRQtOA

2- الاتصال الثاني (حول الفيلم المسيء):

في 12 سبتمبر 2012 أجري الرئيس أوباما اتصالاً هاتفيًا بالرئيس مرسي لاستعراض الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر، وأكد الرئيس أوباما على أهمية قيام مصر بمتابعة التزامها بالتعاون مع الولايات المتحدة في تأمين المنشآت الدبلوماسية الأميركية وأطقم العاملين بها. وقال أوباما إنه يرفض تشويه الإسلام على خلفية الفيلم المسيء للرسول عليه الصلاة والسلام، ولكن أوباما أكد أن ليس هناك أبدًا أي مبرر للعنف ضد الأبرياء وللأعمال التي تهدد أطقم العاملين الأميركيين والمنشآت الأميركية. وأعرب الرئيس مرسي عن تعازيه للخسائر المأساوية في أرواح الأميركيين في ليبيا، كما أكد أن مصر سوف تحترم التزامها بضمان سلامة أطقم العاملين والموظفين الأميركيين[1].

3- الاتصال الثالث (حول أزمة غزة):

في 14 نوفمبر 2012 اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي، حسب نص بيان البيت الأبيض، "نظرًا لدور مصر المحوري في صون الأمن الإقليمي. وفي محادثتهما، شجب الرئيس أوباما إطلاق الصواريخ من غزة على اسرائيل وأكد مجددًا حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها. واتفق الزعيمان على أهمية العمل للتخفيف من حدة الوضع بأسرع ما يمكن، كما اتفقا على أن يظلا على اتصال وثيق في الأيام المقبلة"[2].

4- الاتصال الرابع، (حول أزمة غزة):

في 16 نوفمبر 2012 اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي، لمناقشة الوضع في غزة. وأشاد الرئيس بجهود مصر لتهدئة الوضع، وأعرب عن أمله في أن تنجح هذه الجهود. كما أعرب الرئيس عن أسفه لفقدان أرواح مدنيين إسرائيليين وفلسطينيين، وشدد على أهمية معالجة الوضع في أسرع وقت ممكن لاستعادة الاستقرار والحيلولة دون تكبد

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي، 12 سبتمبر 2012. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/09/20120913135975.html#ixzz2kTluKifx

(2) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمتي الرئيس أوباما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري بشأن غزة، 14 نوفمبر 2012. الرابط التالي:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121115138740.html#ixzz2kTkvEDXN

المزيد من الخسائر في الأرواح[1].

5- الاتصال الخامس، (حول أزمة غزة):

في 19 نوفمبر 2012 اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي، وناقشا سبل تهدئة الوضع في غزة، كما شدّد الرئيس أوباما على ضرورة توقف حماس عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وقدّم الرئيس أوباما أيضًا التعازي للخسارة المروّعة في الأرواح نتيجة حادثة القطار في مصر[2].

6- الاتصال السادس، (حول أزمة غزة):

في 21 نوفمبر 2012 اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي، وشكره على جهوده في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل مستدام وعلى قيادته الشخصية في التفاوض على مقترح وقف إطلاق النار. وقد اتفق الرئيس أوباما والرئيس مرسي على أهمية العمل نحو حل أكثر استدامة للوضع في غزة، كما أكد الرئيس أوباما على الشراكة الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر، ورحّب بالتزام الرئيس مرسي بالأمن الإقليمي[3].

7- الاتصال السابع (حول العنف السياسي):

في 6 ديسمبر 2012 أجرى الرئيس أوباما مكالمة هاتفية مع الرئيس مرسي للتعبير له عن عميق قلقه ازاء القتلى والجرحى من المتظاهرين في مصر. وشدد أوباما على وجوب أن يوضح كافة القادة السياسيين في مصر لأنصارهم أن العنف لا يمكن قبوله. ورحب أوباما بدعوة الرئيس مرسي لإجراء حوار مع المعارضة لكنه أكّد أن مثل ذلك الحوار ينبغي أن يحصل دون شروط مسبقة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة حثت

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، ملخص مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 16 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121119138884.html#ixzz2kTkniEc0

(2) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 19 نوفمبر 2012، النص الرسمي متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121120138914.html#ixzz2kTkf61Wq

(3) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 21 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121123139059.html#ixzz2kTkVnNFy

أقطاب المعارضة على الانضمام إلى هذا الحوار بدون شروط مسبقة كذلك. وكرر أوباما دعم الولايات المتواصل للشعب المصري؛ وأكد ضرورة أن يضع الزعماء المصريون من جميع الأطياف السياسية خلافاتهم جانبا وأن يرصوا صفوفهم للاتفاق على مسار يقود مصر إلى الأمام(1).

8. الاتصال الثامن (حول الإصلاح السياسي):

في 26 فبراير 2013 تحدث الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي لإعادة تأكيد دعم الولايات المتحدة القوي للشعب المصري في الانتقال إلى الديمقراطية، ورحب الرئيس أوباما بالتزام الرئيس مرسي بالعمل كرئيس لكل المصريين، وأكد على مسؤولية الرئيس مرسي في حماية المبادئ الديمقراطية التي كافح الشعب المصري من أجل تأمينها. وحث الرئيس أوباما الرئيس مرسي وجميع الأطياف السياسية في مصر على العمل على بناء توافق في الآراء ودفع عملية التحول السياسي إلى الأمام. كما ناقش الرئيسان الوضع الاقتصادي في مصر وأهمية تنفيذ الإصلاحات التي تحظى بتأييد واسع والتي ستعزز النمو على المدى الطويل(2).

9. الاتصال التاسع (حول المظاهرات):

في 1 يوليو 2013، وقبل إعلان الانقلاب العسكري في مصر، اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي للتعبير عن قلقه إزاء التطورات الأخيرة في مصر. وقد أبلغ الرئيس أوباما الرئيس مرسي أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعملية الديمقراطية في مصر، وأنها لا تدعم أي حزب أو جماعة بعينها. وشدّد على أن الديمقراطية هي أكثر من مجرّد انتخابات، فهي أيضًا ضمان أن تكون أصوات جميع المصريين مسموعة وممثلة من قبل حكومتهم، بمن فيهم العديد من المصريين الذين يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد. ودعا أوباما الرئيس مرسي على اتخاذ خطوات لإظهار استجابته لهواجسهم، وشدّد على أن الأزمة الحالية لا يمكن حلها إلا من خلال العملية السياسية. كما أكد الرئيس أوباما ما

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما الهاتفية مع الرئيس المصري مرسي، 6 ديسمبر، 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/12/20121207139714.html#ixzz2kTjQlKaj

(2) أنظر، البيت الأبيض، قراءة للمكالمة الهاتفية للرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، مكتب السكرتير الصحفي، 26 فبراير 2013. النص متاح على موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr022713b.html

قاله منذ قيام الثورة، وهو أن المصريين وحدهم هم الذين يستطيعون اتخاذ القرارات التي تحدد مستقبلهم.

كما أكد الرئيس أوباما على قلقه العميق إزاء العنف خلال المظاهرات، وخاصة الاعتداءات الجنسية ضد المواطنات. وكرّر اعتقاده بأنه على جميع المصريين المتظاهرين أن يقوموا بالتعبير عن أنفسهم بشكل سلمي، وحث الرئيس مرسى على أن يوضّح لأنصاره أن جميع أشكال العنف غير مقبولة. ونوّه الرئيس أوباما بالتزامه بسلامة الدبلوماسيين والمواطنين الأميركيين في مصر، وشدّد على توقعه بأن تواصل الحكومة المصرية حماية المنشآت الدبلوماسية الأميركية والعاملين بها"[1].

وبتحليل المفردات والعبارات الواردة في اتصال أوباما كما نشره موقع الخارجية الأمريكية، **تبرز عدة رسائل**:

الأولى: أنه ينحاز إلى الإنقلابيين الذين وضعوا شروطاً مستحيلة، ورفضوا كل حوار، وأملوا إرادتهم على الشعب المصري، لأنه لم يطالب سوى الرئيس المنادي بالحوار أصلاً بالتنازل، وفي المقابل لم يتحدث عن تعنت المعارضة المسلحة في رفض الحوار.

الثانية: أنه لا يطالب الرئيس مرسي بإجراء حوار، وإنما "مباحثات" وهي صيغة سياسية، تعني وضع الطرفين على قدم المساواة برغم الفارق البروتوكولي والسيادي على الأقل، وهو يعني انحيازاً آخر للمعارضة المسلحة.

الثالثة: أنه دعا جميع الأطراف إلى الابتعاد عن العنف، وهو هنا يساوي بين الجاني والضحية، ليصور المشهد كما لو كان نزاعاً متكافئاً، وهو بذلك يهضم السلميين الحقيقيين حقهم.

الرابعة: أن "المباحثات" تريدها أمريكا "بناءة أكثر" على نحو غير مفهوم في ظل نظام ديمقراطي سبق لواشنطن أن طالبت به من قبل، وهي الآن تعارضه، وتطالب بإجراء مباحثات من أجل إدارة ظهر النظام للقواعد الديمقراطية واتخاذ قرارات لا

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 1 يوليو 2013، النص الرسمي متاح على الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130702277996.html#ixzz2kTd7GX30

دستورية ولا قانونية ولا ديمقراطية من أجل أن تصبح "المباحثات بناءة أكثر"، بما يبرهن على أن أجندة الولايات المتحدة تنص على صيغة أخرى لا ديمقراطية، ولا تخلو من محددات وإملاءات أخرى كي تتناسب مع "البناء" الذي ترتضيه إدارة أوباما. وتلك الإملاءات التي يفرضها أوباما جاءت أكثر وضوحاً في قوله: "نحن نؤيد الاحتجاجات السلمية والطرق السلمية الرامية لإحداث تغيير في مصر"(1).

ومن تحليل مجمل هذه الاتصالات الهاتفية بين الرئيسين أوباما ومرسي وتوقيتاتها تبرز عدة **ملاحظات أساسية**:

أولها، أن أول هذه الاتصالات كان بروتوكولياً، لتهنئة الرئيس مرسي بفوزه في الانتخابات الرئاسية، والمفارقة أن أوباما أجرى اتصالا في اليوم نفسه بالفريق أحمد شفيق، الخاسر في هذه الانتخابات ليدعوه لاستمرار مشاركته في الحياة السياسية.

ثانيها، أن هذه الاتصالات ارتبطت بأزمات سياسية أغلبها أمريكية بالاساس، مثل أمن إسرائيل وأمن السفارة الأمريكية بالقاهرة، (6 مكالمات) في مقابل اتصالين فقط ارتبطا بالأوضاع الداخلية في مصر.

ثالثها، أن أربع اتصالات من هذه الاتصالات، بما يعادل 50٪ من إجمالي الاتصالات تم في أسبوع واحد فقط، بين 14 نوفمبر و21 نوفمبر 2012، وتركزت على أحداث غزة وأهمية دور مصر في تهدئة الأحداث بما يحفظ على إسرائيل أمنها.

ثانياً: التصريحات والبيانات والزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين:

خلال العام الأول من حكم الرئيس مرسي تعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين وتصريحاتهم الرسمية وجاءت أهم هذه الزيارات وتبك التصريحات على النحو التالي:

1- **زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكي (8 يوليو 2012):**

في 8 يوليو 2012، قام نائب وزيرة الخارجية الأمريكي "ويليام بيرنز" بزيارة مصر، وبعد لقائه مع الرئيس مرسي، صدرت عن بيرنز عدة تصريحات **من أهمها**:

- "ليست جميع الدول التي قامت بثورات على غرار ثورتكم في العام الماضي تتمتع بمثل حظكم. وليست كل الدول تتمتع بثقل مصر الاستراتيجي والتاريخي. وليس بإمكان كل الدول أن تحظى بهذا التأثير الهام على المنطقة بأسرها من خلال نجاح عملية تحولها الديمقراطي، ومن خلال دورها المستمر باعتبارها دعامة قوية للسلام

(1) أمير سعيد، رسائل أوباما الخطيرة لمرسي والجيش، السبت، 29 يونيو، 2013

والأمن والازدهار".

ـ "سوف تعمل الولايات المتحدة كل ما في وسعنا للمساعدة في ضمان انتقال ناجح في مصر، والذي يوفر أفضل سبيل لتحقيق تطلعات أبناء الشعب المصري للكرامة وتوفير الفرص وتحقيق الأمن، ومن أجل أن يكون لهم صوت مسموع في شؤونهم الخاصة. والمصريون يعلمون على نحو أفضل منّا بكثير أن تطلعاتهم لم تتحقق تمامًا بعد، ولكن بإمكانهم أن يعتمدوا على شراكة أميركا في مواجهة المشاق والصعوبات المرتقبة".

ـ "إننا نعي أن كثيرًا من الهواجس الأكثر إلحاحًا لدى الشعب المصري اليوم هي ذات طابع اقتصادي. ونحن ملتزمون تمامًا بمبادرات ملموسة لمساعدة مصر على التعامل مع التحديات الاقتصادية، بما فيها معالجة المخاوف المالية الملحة، وتخفيف عبء الديون، والمساعدة على خلق فرص للعمل وللتعليم، وتشجيع الاستثمارات والسياحة الأميركية. وأمام كل التحديات الماثلة، فإن مصر لديها القدرة على الانتعاش الاقتصادي والنمو الشامل بشكل واضح".

ـ "ما زال قدر كبير من العمل ضروريًا لبناء النظام الديمقراطي القوي والدائم والذي من أجله قام الشعب المصري بثورته. سيكون من الضروري للغاية أن نرى برلمانًا منتخبًا بشكل ديمقراطي يؤدي عمله، وعملية شاملة لصياغة دستور جديد يحترم حقوق الجميع. ولكن يظل التحدي القائم متمثلا في بناء المؤسسات التي تضمن دائمًا الحماية لحقوق جميع المصريين بغض النظر عمن يفوز في الانتخابات التشريعية في أي سنة معينة. وهذا التحدي لا يواجه فقط قادة مصر ولكن يواجه مواطنيها أيضًا".

وختم بيرنز تصريحاته بالقول: "إننا ملتزمون تمامًا بالعمل مع الرئيس المصري، والحكومة الجديدة، وجميع الأطراف للحفاظ على شراكتنا وتقدم مصالحنا المشتركة في مصر القوية والديمقراطية، المتمتعة بالحيوية الاقتصادية، مصر التي هي قوة للسلام والاستقرار في المنطقة"(1).

(1) وزارة الخارجية الأميركية، تصريحات ويليام جيه بيرنز، نائب وزيرة الخارجية عقب اجتماعه مع الرئيس المصري مرسي، في القاهرة 8 يوليو 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/201207098701.html#ixzz2kTohKSX9

2- زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية لمصر (14 يوليو 2012):

في 14 يوليو 2012 قامت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون" بزيارة مصر، وذكرت أنها حملت رسالة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتهنئة الرئيس مرسي والشعب المصري على انتخابه كأول رئيس مدني. كما تضمنت الرسالة دعوة الرئيس المصري لزيارة الولايات المتحدة في سبتمبر 2012 للمشاركة في فعاليات الدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة(1).

وفي المقابل جاءت زيارة "عصام الحداد" مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية في 4 ديسمبر 2012 على رأس وفد من الرئاسة المصرية لإجراء مشاورات مع المسئولين في الادارة الأمريكية حول تطورات الأحداث في مصر ودعوة الرئيس مرسي لإجراء استفتاء علي الدستور الجديد في 15 ديسمبر 2012، والترتيبات الخاصة بإمكانية قيام الرئيس مرسي بزيارة الولايات المتحدة(2).

3- زيارة وزير الخارجية الأمريكي لمصر (2 مارس 2013):

في 2 مارس 2013، قام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بزيارة لمصر، وبعد لقائه بوزير الخارجية المصرى قال كيري: "إننا نأتي إلى هنا كأصدقاء للشعب المصري وليس لحكومة أو لشخص أو لحزب أو لأيديولوجية، ولكن للشعب المصري".

وأضاف: "الشعب الأميركي بصفته صديقًا وشريكًا للشعب المصري منذ وقت طويل، يدعم النجاح السياسي والاقتصادي الذي حققته مصر ويريد أن يساعد في الجهد الذي قاد إلى ذلك النجاح". "إننا لسنا هنا للتدخل، إنني هنا للاستماع، إننا لسنا هنا لنحث أي شخص على اتخاذ إجراء معين أو نشاط آخر، على الرغم من أن لدينا وجهة نظر، وبالتأكيد سوف أعبر عنها، ولكن ما نؤيده وندعمه هو الديمقراطية والشعب ودولة مصر. ونتطلع قُدمًا إلى العمل مع والاستماع إلى جميع أفراد الشعب المصري ونحن نحث الخطى نحو مسارهم، وما يختارون القيام به للمضي قُدما نحو بناء قوة اقتصادية، نحو بناء ديمقراطية نابضة بالحياة، ونحو إحلال السلام والأمن في المنطقة".

وأضاف: "لقد استمعت بعناية إلى وجهات نظرهم حول كيفية تقوية الديمقراطية في

---

(1) العلاقات المصرية الامريكية، موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418

(2) المصدر السابق.

مصر، واقتصادها، وأمنها، وأبلغتهم أن أفضل طريقة لضمان حقوق الإنسان واتباع الضوابط والموازنات السياسية القوية في أي نظام ديمقراطي في مصر تمامًا، كما هو الحال في الولايات المتحدة، من خلال ممارسة أوسع مشاركة سياسية واقتصادية ممكنة"(1).

وفي 3 مارس 2013 أصدر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بيانًا حول زيارته لمصر، جاء فيه: "لقد استمعت في مصر إلى شريحة واسعة من الزعماء السياسيين وقادة الأعمال وممثلين عن المنظمات غير الحكومية. وناقشنا في جميع هذه المحادثات العديد من التحديات الحقيقية الصعبة التي تواجه مصر. وقد عبر لي جميع الذين اجتمعت بهم عن قلقهم العميق إزاء المسار السياسي لبلادهم، والحاجة إلى تقوية حماية حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وعن قلقهم الأساسي حول المستقبل الاقتصادي لمصر".

وأضاف: "أتيحت لي الفرصة للتحدث حول هذه القضايا مع الرئيس مرسي بطريقة صريحة جدًا وبناءة. ومن الواضح أنه ستكون هناك حاجة للمزيد من العمل الشاق والتسويات لاستعادة الوحدة والاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي السليم لمصر. تشكل الانتخابات البرلمانية القادمة خطوة حاسمة خاصة في هذه المرحلة من الانتقال الديمقراطي لمصر. وقد تحدثنا بشكل معمق حول ضرورة أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ناقشنا أيضًا ضرورة إصلاح سلك الشرطة، وحماية المنظمات غير الحكومية، وأهمية تعزيز حقوق وحريات جميع المصريين أمام القانون - الرجال والنساء، والناس من جميع الأديان".

وبلغة المرشد والموجه قال كيري: "يتعين على الشعب المصري أن يتلاقى سوية لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه بلادهم. لقد شجعت الرئيس مرسي على تنفيذ الإصلاحات النابعة من الداخل التي ستساعد بلاده للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ووضع مصر على طريق إقامة أساس اقتصادي متين والسماح لها برسم مسارها الخاص. وافق على ذلك وقال إنه يخطط للتحرك بسرعة للقيام

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزير الخارجية جون كيري وبيان مشترك مع وزير الخارجية المصري محمد عمرو، 2 مارس، 2013، النص متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/03/20130304143666.html#ixzz2kTfsAtV3

بذلك"[1].

4. زيارة وزير الدفاع الأمريكي (24 أبريل 2013):

قام وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيجل بزيارة إلىٰ مصر فىٰ 24 أبريل 2013، للتأكيد علىٰ التزام الولايات المتحدة بشراكتها الاستراتيجية مع مصر، وقد التقىٰ الوزير هيجل مع الرئيس محمد مرسي ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي. وفي كلا الاجتماعين، أكد الوزير هاجل علىٰ دعم الولايات المتحدة لمصر فىٰ مواصلة انتقالها إلىٰ الديمقراطية. وأشاد بالقوات المسلحة المصرية لاحترافيتها وانضباطها، وللدور المسؤول الذي لعبته فىٰ حماية الثورة المصرية ونقل السلطة إلىٰ حكومة مدنية منتخبة. وقد حث هيجل القادة المصريين علىٰ المضي قدما فىٰ الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعتبر بالغة الأهمية لاستقرار مصر وازدهارها، كما ناقش سبل تعزيز العلاقة الدفاعية وزيادة التعاون نحو الأهداف الأمنية المشتركة[2].

5. زيارة منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط:

قام "فيليب جوردون" المساعد الخاص للرئيس الأمريكي ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط بزيارة القاهرة (13 مايو 2013) ولقاء عدد من القيادات الحكومية ، والأحزاب السياسية ، والمجتمع المدني ، وكبار رجال الأعمال. وشدد جوردون علىٰ أهمية العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر وأكد علي وقوف الولايات المتحدة القوي إلي جانب الشعب المصري بينما يعمل علي إستكمال عملية التغير الديمقراطي. كما أشار إلي الدور المهم الذي تلعبه مصر فىٰ تعزيز السلام والأمن الإقليميين. وشدد أيضا علىٰ أهمية وجود حكومة شاملة تمثل كافة أطياف المجتمع ، وعلي حماية الحقوق والحريات العالمية لجميع المصريين ، بما فىٰ ذلك النساء وأفراد الشعب من جميع الأديان. وقال انه تعهد إستمرار مساندة الولايات المتحدة مصر بينما تعمل علىٰ إستقرار إقتصادها والتوصل إلىٰ إتفاق مع صندوق النقد الدولي لتعزيز الإنتعاش الإقتصادي[3].

---

(1) وزارة الخارجية الاميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان للوزير كيري حول الدعم الأميركي للشعب المصري، 3 مارس، 2013. النص الرسمي متاح علىٰ الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/03/20130304143664.html#ixzz2kTg5lDX4

(2) موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، زيارة وزير الدفاع الأمريكي إلىٰ مصر، 24 أبريل 2013 الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr042413.html

(3) موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط يزور القاهرة، 13 مايو 2013، http://egypt.usembassy.gov/apr051313.html

المرحلة الثانية: ملاحظات ختامية

بعد تأسيس حزب الحرية والعدالة، ودخول جماعة الإخوان المسلمين من خلاله العملية السياسية بصورة قانونية، واكتساحها المشهد السياسي المصري، أدركت الولايات المتحدة أن الانتخابات الحرة في مصر، برلمانية أو رئاسية، سينتج عنها فوز ممثلي الإخوان المسلمين.

وبعد وصول محمد مرسي للحكم امتدحته الولايات المتحدة عندما قام بجهود تتفق ومصالحها الإستراتيجية، كما حدث أثناء أزمة غزة (نوفمبر 2012)، وانتقدته عندما تبني مواقف معارضة لهذه المصالح، كما حدث عندما عارض التدخل الغربي في دولة مالي، أو عندما ذكر ضرورة الإفراج عن الشيخ عمر عبد الرحمن. كما نددت بالإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في نوفمبر 2012، وأعربت عن قلقها مما اسمته سيطرة حزب الحرية والعدالة علىٰ كتابة دستور 2012[1].

وهاجم أوباما (أثناء خطاب حالة الاتحاد في فبراير 2013) القيادة المصرية، قائلاً "لا يمكننا افتراض أن نملي نحن مسار التغيير في دول مثل مصر، لكن يمكننا وسنصر علىٰ احترام الحقوق الأساسية لجميع الناس"[2].

ومع اتساع نطاق الاحتجاجات ضد حكم الرئيس مرسي، في يونيو 2013، عبرت الولايات المتحدة عن وقوفها علىٰ نفس المسافة من كل القوىٰ السياسة في مصر.

ومع هذا التباين الظاهري في المواقف الأمريكية تجاه الثورة المصرية في فترة حكم الرئيس مرسي، برزت عدة ملاحظات أساسية، أشار إلي بعضها "آرون ميلر"[3]، **ومنها:**

1ـ إن الولايات المتحدة لا تحتاج إلىٰ إعادة تقييم أو تغيير في سياساتها إبان الأوضاع

---

(1) محمد المنشاوي، معضلة الولايات المتحدة مع الإخوان المسلمين، الجزيرة نت، 10/ 10/ 2013. الرابط:

http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/8b1ba871-f075-48c0-aabd-e1e12c39ee73

(2) في السياق نفسه جاءت تصريحات السفيرة الأميركية السابقة في القاهرة آن باترسون والتي هاجمت فيها القيادة الحاكمة في مصر، في خطابها أمام نادىٰ روتاري الإسكندرية، واتهمتها "بغياب مهارات القيادة وعدم اتخاذ القرارات المناسبة".

(3) آرون ديفيد ميلر، حدود التأثير: مأزق السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد سقوط الإخوان، عرض: نسرين جاويش، موقع مجلة السياسة الدولية علىٰ شبكة الإنترنت.

الحالية في مصر، فأوباما اعتقد في إمكانية تأثير الإدارة الأمريكية في تنظيم انتقال فعال إلىٰ الحكم المدني في مصر، مع الحفاظ علىٰ الثبات في العلاقات مع الجيش المصرىٰ، خاصة أنه علىٰ مدىٰ عقود قدمت الولايات المتحدة العديد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر، في محاولة منها لحماية معاهدة السلام مع إسرائيل، ومحاربة الإرهاب، وحماية قناة السويس.

2ـ إن الولايات المتحدة تهدف دائماً إلىٰ توطيد العلاقات مع الجيش المصري، ولا تريد فقدان نفوذها معه، ومن ثم، فإنه في حالة معادة الجيش المصري، فإن الولايات المتحدة تقع بذلك في فخ العداء مع هذه القوة الضامنة لمعاهدة السلام مع إسرائيل.

3ـ إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تعتقد بأنها أكثر سيطرة علىٰ مجريات الأمور في مصر، فإنه بالتحليل الدقيق يكاد يكون من المستحيل تقريبا التأثير في أرض الواقع حالياً، في ظل عدم القدرة علىٰ التوفيق بين الأيديولوجيات المختلفة والمتصارعة، وعدم القدرة علىٰ توفير مفردات الإدارة الفعالة للأزمة التي تواجه البلاد، والاختلاف بين النخبة والجمهور، حيث تفتقر مصر في الوقت الحالي إلىٰ العناصر الثلاثة الأساسية لبناء السياسات الديمقراطية، وهي: القادة الذين يعلون المصالح الوطنية فوق المصالح الطائفية، والمؤسسات الشرعية والمساءلة القانونية، وأخيراً آلية لتسوية النزاعات بدون عنف.

4ـ إن مصالح الولايات المتحدة تتطلب توثيق العلاقات مع الجيش، وبالتالي، فإن آخر ما تحتاج إليه الولايات المتحدة في الوقت الحالي هو محاولة فرض الانتقال إلىٰ الحكم المدني مرة أخرىٰ، خاصة مع التساؤلات المثارة الآن علىٰ الساحة الأمريكية في مدىٰ جدية الديمقراطية الأمريكية الحقيقية علىٰ أرضها؟ وبالتالي لا داعي بالتلويح بقطع المساعدات، وتحويل الاضطراب الموجود في مصر إلىٰ نوع من الصراع الدائر بين قوىٰ الظلام (الإسلاميين) وقوي الضوء (الجيش والعامة)، خاصة أن سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر مُقيدة بسبب الوقائع المصرية والمصالح الأمريكية[1].

والنصيحة الأخيرة كانت جوهر السياسات الأمريكية، في مرحلة ما بعد إعلان الانقلاب العسكرىٰ في مصر في 3 يوليو 2013.

(1) آرون ديفيد ميلر، المصدر السابق.